

## « إنشاء حزب يؤيد بريطانيا »

الكاتبن براي

انتهت الجولة الأولى كما رأينا لصالح بريطانيا التي حصلت على مجموعة من الامتيازات، ما كانت لتحصل عليها لولا لجوؤها إلى عرض القوة، وحجزها للشيخ حمد ابن الشيخ عيسى كرهينة إلى حين استجابة الشيخ لمطالبها. وبرغم اضطرار الشيخ عيسى إلى الرضوخ «لنصائح البريطانية»، التي تحولت بفعل القوة إلى أوامر، فإن هذا الرضوخ كان مؤقتاً، إذ ظل الشيخ يتبع الأسلوب السابق نفسه في الرد على «النصائح» الجديدة، وكان الوضع بين قطبي الصراع أشبه بلعبة شد الحبل. وظل الشيخ عيسى يعتبر الأخذ بالنصائح انتقاصاً لسلطاته. وقد أوضح موقفه في رسالته المؤرخة ٢/ ١٠ / ١٩٠٥، والتي يؤكد فيها أنه الشخص المعني بإدارة الشؤون الداخلية، إذ يقول: «ولكن بالنسبة للأموال الداخلية، فأنا حاكم البحرين مثل من سبقني من حكام، لهذا البلد. والفرق الوحيد هو وجود ممثل لحكومتمكم، يرضى مصالح رعاياكم آنذاك، وكان هذا الممثل «سابقاً» مسلماً في ديانتته، وتربطه علاقة طيبة بكل أهل البلاد من المسلمين، ولكن ولست سنوات خلت أصبح ممثلوكم سبياً للتقليل من شأنني دون أي ذنب من طرفي..».

ولإدراك بريطانيا صعوبة اللجوء إلى عرض القوة مراراً، فقد سعت عام ١٩٠٥ والسنوات اللاحقة إلى الحصول على موافقة الشيخ من خلال اتباع «سياسة التودد»، التي كانت متناسبة مع «حالة التردد» التي اكتنفت الموقف البريطاني حيال وضع البحرين، والذي تعكسه رسالة الميجر كوكس إلى سكرتير حكومة الهند بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٠٥ حيث يقول في تلك الرسالة:

«إن الفترة التي كنا نستطيع فيها ممارسة الضغط السياسي (تمشيا مع التعليمات) قد انتهت، ولهذا أجد أن الفرصة الوحيدة ستكون من خلال العلاقة الشخصية فقط... والتطرف في المعاملة».

ومن خلال مضمون رسالة الشيخ عيسى، ورسالة الميجر كوكس يمكن وضع تصور لطبيعة هذه الجولة من جولات الصراع، وإذا كان «وقود الصراع» في الجولة السابقة هو تصرفات الشيخ علي بن أحمد والإيرانيون، فإن الأهالي دخلوا في الجولة الثانية، حيث استمال الإنجليز الشيعة، فيما استمال الشيخ أعوانه من السنة. وسنلاحظ أن أوضاع الطائفة الشيعية كانت المدخل المناسب الذي اختاره الإنجليز.

وخلال الفترة من عام ١٩٠٥ حتى ١٩١٨ استطاع الإنجليز تعزيز سلطتهم، وزيادة حجم تدخلهم في إدارة الشؤون الداخلية للبحرين. فأصدروا مرسوما عام ١٩١١ يمنع الاتجار بالرقيق والسلاح، فاعترض بعض الأهالي كون هذا المرسوم لم يراع ما لهذه التجارة من أعراف في المنطقة والبحرين، فلجأوا إلى الشيخ عيسى يطالبونه بالتدخل وعقدوا اجتماعا معه، انتهى باقتراح تشكيل لجنة استشارية من الأهالي، تساهم مع الشيخ في منع الوكيل من الاستبداد برأيه. وقد شكلت اللجنة بالفعل، ومنح الشيخ عيسى أعضائها أوراقا ووثائق بذلك، وأخذ منهم «تعهدا بالطاعة ولزوم أوامره». وهكذا تأسست أول لجنة أهلية في البحرين لمساعدة الحاكم لكنها لم تتمكن من مباشرة عملها؛ إذ همس الشيخ شرف اليماني قاضي المحرق السني في أذن الشيخ عيسى بمخاوفه من «نيات» أعضاء اللجنة، وبأنهم سيكونون بديلا عنه في مفاوضة الإنجليز، فأسرع الشيخ عيسى إلى حلها وحينما عرف الأهالي مصدر قلق الشيخ عيسى توجهوا فوراً إلى الشيخ شرف اليماني، فما كان منه إلا الفرار واللجوء إلى دار الوكيل

البريطاني!! كما يذكر النبهاني.

بعد ذلك جاء دور المجلس العرفي، وهو مجلس يختص بفض النزاعات التجارية. وقد حرص الوكيل على عدم السماح بإنشاء هذا المجلس ما لم يكن هو صاحب الحق في تعيين نصف أعضائه، حتى يضمن عدم انفراد الشيخ بأي سلطة تنفيذية. وقد تأسس المجلس عام ١٩١٤ بعد مفاوضات بدأت عام ١٩١٢، وكان عدد أعضائه عشرة عين الشيخ نصفهم من المواطنين وكانوا من السنة، فيما عين الوكيل الخمسة الآخرين وكانوا من الفرس والهنود، برغم أن نسبة هؤلاء «لا تتعدى ٤٪ من السكان» وفقا للعقاد.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وخرجت بريطانيا منتصرة، حتى انتهى الوقت الذي كانت تضطر فيه إلى اتخاذ سياسة الحذر والتردد بعد انكسار الدولة العثمانية.

ففي نوفمبر ١٩١٨ وصل الكابتن «نورمان براي» إلى البحرين ليتسلم عمله كوكيل سياسي معتمد، لتبدأ البحرين مع وصوله مرحلة جديدة من الحكم البريطاني المباشر، والذي وصل إلى «عورات الحكومة» على حد وصف الشيخ محمد علي التاجر، وانتهى مع وصول الكابتن «براي»، عهد التودد إلى الشيخ، وبدأ الإنجليز يخلطون الأوراق البحرينية ويضعون أساسا لتاريخ جديد ربما كانت بعض آثاره قائمة حتى يومنا هذا!

ورغبة من الإنجليز بتعزيز سلطتهم فقد سعوا إلى فرض «قانون المستعمرات» على البحرين، ويمنح هذا القانون بريطانيا «سلطات إضافية» ويحد كثيرا من سلطات الشيخ. وقد بدأت الدوائر البريطانية تحركها الجاد لفرض القانون عام ١٩٠٩، ففي يونيو من هذا العام طلب القائم بأعمال سكرتير حكومة الهند إلى الميجر كوكس المقيم السياسي

في الخليج الاتصال بالشيخ عيسى وذلك «من أجل الحصول منه على طلب يتقدم به الأخير إلى الحكومة البريطانية، يطلب إليها أن تعفيه من المسؤوليات القضائية المتعلقة بالأجانب في البحرين»، وقد وافق الشيخ عيسى «جزئياً» على ما طلبته بريطانيا، حيث كتب في يوليو ١٩٠٩ رسالة إلى الكابتن مكنزي يقول فيها: «لا يخفى عليكم أنني واجهت متاعب كثيرة في الحالات الخاصة بالأجانب المقيمين في المناطق التابعة لي، وإنني سوف أكون ممتنا لكم لو أخذت الحكومة البريطانية هذه القضايا على عاتقها، (وأقصد بذلك أن تلتزم الحكومة البريطانية بحالات الأجانب فقط وليس الحالات الأخرى) أما الحالات التي تخص الأجانب ورعايا البحرين فإنني سوف أنظر معكم في تلك القضايا بصورة مشتركة».

وعلى الفور بدأت الدوائر البريطانية المختصة إعداد القانون غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أجل تطبيقه إلى عام ١٩١٩.

وفي هذا العام كان الشيخ عبد الله بن عيسى يقوم بزيارة إلى بريطانيا، وقد استغل الزيارة فكتب رسالة إلى آرثر هيرتزل محاولاً فيها استعادة سلطات والده.

إلا أن هذه المحاولة لم تفلح في تحقيق أي نتيجة، ولعله من المناسب هنا عرض «الأفكار البريطانية» التي نتج عنها قانون المستعمرات.. إن هذه «الأفكار» تعبر عنها رسالة مؤرخة ٢٨/١٢/١٩١٩ صادرة عن بيرسي كوكس إلى القائم بأعمال المقيم السياسي في الخليج وجاء في تلك الرسالة:

«إن الحكومة البريطانية هي التي عينتهم شيوخا هو ووالده (والمقصود الشيخ عبد الله ووالده الشيخ عيسى) ولا أشك أنهما لولا تلك الحكومة لما بقيا في مكانهما، لذا تجد الحكومة البريطانية نفسها مسؤولة عن أمور

حكومة البحرين أكثر من أي حكومة أخرى في الخليج».

وورد أيضا «لقد كان سبب تدخل حكومة بريطانيا في أمور البحرين حديثا هو التصرفات الظالمة تجاه الفرس، والتي قام بها الشيخ وعائلته عام ١٩٠٤ وما تلاها مباشرة من اعتداء على الموظف الألماني في شركة ونكههاوس، ولولا تدخلنا لأصبح الشيخ في وضع محرج مع الفرس والألمان».

وورد أيضا «.. كذلك أوافق على مقولة الوكيل السياسي في البحرين، والقائلة إن المنطق اللامسؤول للرئيس الأمريكي ولسن قد وجد له صدى في شخصية الشيخ عيسى، وابنه الشيخ عبد الله وأناس كثيرين في العالم، وربما تكون زيارة الشيخ عبد الله لأوروبا قد أعطت الشيخ عيسى إحساسا بالأهمية»!!.

ومما لا شك فيه أن المحصلة النهائية لتطبيق قانون المستعمرات هي إضعاف سلطة الشيخ عيسى، وتعزيز سلطة الإنجليز من جهة، ومن الجهة الأخرى إبقاء جذوة الصراع بين الشيخ والإنجليز مشتعلة كما سنرى بعد قليل، لاسيما أن الإنجليز منحوا أنفسهم «صلاحية نفي المشاغبين وغير المرغوب فيهم» كما تذكر مي الخليفة.

وحيث وصل الكابتن براى إلى البحرين كانت الأحوال الاقتصادية سيئة في أعقاب الحرب، حيث شحت المواد الاستهلاكية وارتفعت الأسعار وعلى صعيد العلاقة بين الشيخ عيسى والكابتن براى استمرت محاولات الأخير لإدخال تنظيم جمركي جديد، فيما استمر الشيخ على عناده. وقد حدث الاحتكاك الأول بينهما حين قام الشيخ عيسى بتغيير أحد أعضاء المجلس العرفي، وهو السيد أحمد يتيم، وعين مكانه السيد عبد علي بن رجب، وهو أول شخص شيعي يعينه الشيخ في المجلس، فاعترض الكابتن براى على هذا التغيير، لأن الشيخ تجاهله وأجرى التغيير دون علمه.

ونتيجة لهذا الاحتكاك توقفت جلسات المجلس العرفي إلى أن انتهت مهمة الكابتن براى فى البحرين، غير أنه وقبل مغادرته البحرين وبتأثير تدخلاته السافرة بدأ البحرينيون دون استثناء يتوجسون خيفة من الإنجليز، وقد ساهم ما نشره الصحف العربية التي تصل إلى البحرين آنذاك، مثل المقتطف والمنار والهلال، من دعوة لمناهضة الاستعمار في ترسيخ الشعور المعادي لبريطانيا.

ولم تشهد فترة براى أي تحسن في العلاقات مع الشيخ، بل إن الأمور ازدادت تعقيدا، وقد لعب مجلس المعارف الذي تأسس عام ١٩١٩ بجهد من الأهالي دورا في الصراع الدائر بين براى والشيخ عيسى، وخاصة أن هذا المجلس كان برئاسة ابنه عبد الله وكان الشيخ إبراهيم بن محمد\* نائبا للرئيس. أما الأعضاء فكانوا عبدالوهاب الزياني، وعبد الرحمن الزياني، وقاسم الشيراوي، وشاهين بن صقر الجلاهمة، ومحمد بن راشد بن هندي، وعبد الله حسن الدوسري ومحمد بن صباح البنعلي، وهم جميعا من السنة.

وحيث جاء موعد مغادرة الكابتن براى كتب تقريرا يعد من أهم التقارير التي كتبها الوكلاء السياسيون وأعمقها أثرا، فهو يمهّد في هذا التقرير لبدء سياسة جديدة سيكون لها تأثير كبير، ليس في تلك الفترة فقط، بل ولفترات قد تطال وقتنا هذا.

فماذا كتب براى؟

يقول وفقا للمريحى: «لقد اتضح أن هناك شعورا عميقا بالعداء تجاهنا، وذلك لأسباب دينية واقتصادية وشخصية، ولأمور تتعلق

---

\* الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة هو ابن عم الشيخ عيسى بن علي وأخته الشبيخة عائشة بنت محمد ومنهم والدة عبدالله بن عيسى زوجة الحاكم. وهو من أوائل من طلبوا العلم خارج البحرين، كان مجلسه متنديا أدبيا عرفه الشباب المثقف في جزيرة المحرق ومكتبة مشاعة للرواد يستقبل زواره ثلاث مرات يوميا، وعلى مدى خمسين عاما قام هذا المجلس بدور النادي أو المدرسة، وكان لوجود الصحف في هذا المجلس دور في تنشيط الحركة الثقافية، وخلق صلة حية بين مثقفيها وأدباء الوطن العربي.

بالحرب.. وهناك فئة كبيرة معادية للشيخ، وبالتالي معادية لنا، بينما لا أجد فئة تؤيد بريطانيا، ويكاد الاتصال بيننا وبين هؤلاء المعادين لنا يكون معدوماً».

ثم يعرض براي مقترحاته حول كيفية التعامل مع حالة العداء وهي:

١ - يجب أن يعقد الوكيل السياسي اجتماعاً عاماً كل أسبوعين!!

٢ - يجب تأسيس وتشجيع قيام حزب يؤيد بريطانيا!!.

إن وصية براي تمثل نهجاً جديداً في السياسة البريطانية في البحرين، وتعتمد أسلوب المبادرة، وتمهد حقاً لتوغل بريطاني في الشأن الداخلي للبحرين. فإذا كان التعامل المباشر مع الشيخ قد فشل في إخضاعه، فعلى بريطانيا البحث عن حزب يساندها، وإن لم تجده فلتسع إلى تأسيسه!!

وقد وجدت بريطانيا ضالتها في الشيعة، فاستغلت أوضاعهم كما سنرى، وأسست منهم حزباً يؤيدها في صراعها مع الشيخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: من هم «أعداء بريطانيا» الذين أشار إليهم الكابتن براي؟ وما هو دورهم في الصراع بين بريطانيا والشيخ عيسى؟

إنهم مجموعة من السنة كانت تسكن المحرق، ففي ١٨٩٠ استقر الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة كما تورد مي الخليفة في تلك المدينة مع أبناء عمومته، وشكل مجلسه ومجلس ابن عمه الشيخ عبدالله بن عيسى مقراً لتجمع أعيان البلاد وعلمائها، وكانت المجالس هناك تفتح ثلاث مرات في اليوم، صباحاً وعصراً وبعد العشاء، حيث يلتقي نخبة من الشباب المثقف الذي سبق له الدراسة والسفر إلى الهند، وكان هؤلاء الشباب يتابعون ما يجري في الدول العربية مثل

مصر والشام من خلال مجموعة من الصحف والمجلات كالمقتطف  
والمنار والأهرام والهلال التي كانت تصل إليهم عن طريق الهند!  
ولقد تشربت هذه النخبة من أهالي المحرق روح المقاومة الوطنية  
للاستعمار، حتى إنه حين توفي الزعيم المصري مصطفى كامل بكى  
قاسم الشيراوي - أحد أفراد المجموعة - وأبكى المجلس معه.  
وقد حاولت «مجموعة المحرق» الوقوف في وجه التدخلات  
البريطانية، وكان تأثيرها على الشيخ عبد الله بن عيسى واضحا  
وبالتالي على والده الشيخ عيسى، وكان تحركهم عام ١٩١١ هو الذي  
أدى إلى إنشاء أول لجنة أهلية تقف مع الحاكم في وجه التدخلات  
البريطانية، التي تمثلت حينذاك في مرسوم منع تجارة السلاح والرقيق.  
ويبدو أن «مجموعة المحرق» كانت تميل - لأسباب واقعية - نحو  
العمل التثقيفي أكثر من ميلها إلى العمل السياسي. فعام ١٩١٧  
تدارست فكرة إنشاء مجلس بلدي، وتحقق ذلك عبر الشيخ عبد الله  
عام ١٩١٩، و عام ١٩١٨ سعت المجموعة نحو إنشاء مجلس  
للمعارف، وقد أنشئ المجلس عام ١٩١٩، وبعد ذلك سعت المجموعة  
نفسها إلى تأسيس أول مدرسة نظامية في الخليج بتبرعات من  
الأهالي، وقد تم لها ذلك فعلا. كما كان لهذا المجموعة دور في حث  
الشيخ عبد الله على السفر إلى بريطانيا عام ١٩١٩، لتقديم مذكرة  
احتجاج على تطبيق قانون المستعمرات، فجمعت تبرعات بلغت  
خمسين ألف روبية. و عام ١٩٢٠ نجحت المجموعة في إنشاء النادي  
الأدبي، وكانت تقوم بطباعة المنشورات في مقر هذا النادي بعد أن  
استوردت آلة طباعة، وكان بعض أفراد هذه المجموعة يذهبون إلى  
بوشهر لتقديم العرائض. وقد كان مدير مدرسة الهداية الخليفية حافظ  
وهبة يساعد المجموعة في عملها.

هؤلاء هم «أعداء بريطانيا» الذين، برغم قلة عددهم وضعف إمكاناتهم، شكّلوا إزعاجاً لها.

بعد رحيل الكابتن براي جاء الميجر ديكسن الذي وصل في نوفمبر ١٩١٩، وأمامه وصايا سلفه، ويبدو أن ديكسن هذا كان مؤهلاً لتنفيذ شيء من الوصايا، حيث يصفه محمد التاجر، ولم يكن يعلم شيئاً عن وصايا براي فيقول:

«جاء هذا وكان يحسن العربية كأبنائها، فجعل يتعرف بأفراد الشعب ليجعل منه آلة لئيل أغراضه السياسية، فكان يدخل على الفلاح في كوخه، ويعزم نفسه عنده، ويأكل ما قدم له من مأكول ومشروب طاب أم خبث، وغرضه في ذلك الاحتكاك والوقوف على مكونات الصدور واستخراج خفيات الأمور، فيظهر العطف والتأثر لحال المظلوم، ويقدم له الوعود بانتهاء الاستعباد، وقرب زمن الحرية والاستقلال واسترجاع الحقوق المهضومة والعقارات المسلوّبة، فخاف الأهالي في بادئ الأمر من أن يطلعوه على شيء من تظلماتهم، ولكن بعد ترده عليهم واستئناسهم به، أفضوا إليه بشكاواهم وتظلماتهم، فوقف حينئذ على عورات حكومة البلاد، وسعى في إغرائهم على حكومتهم وحزبها متمنياً لهم شد أزهرهم، فبدأ بذره هذا بالنمو والظهور!»

وتشير مي الخليفة إلى أن «ديكسن كان له مجلس يستقبل فيه الأهالي مثل المجالس العربية»، وكان ديكسن مصراً على فتح مجلسه هذا، والاستماع لشكاوى الناس برغم اعتراض الشيخ عيسى. وبالرغم من أن فترة ديكسن كانت قصيرة إلا أنها كانت مهمة، وقد ظهرت آثارها في عهد الوكيل الجديد كما سنرى تفصيلاً فيما بعد.

حين وصل ديكسن كان المجلس العرفي متوقفاً عن الانعقاد، بسبب الخلاف الذي وقع بين الشيخ عيسى والكابتن براي، وكان الشيخ

عيسى، ومن خلال ابنه الشيخ عبد الله، قد بعث برسالة إلى الحكومة البريطانية تضمنت نقاطا عديدة، ومن ضمنها مسألة المجلس العرفي وقبل وصول الرد البريطاني أمر ديكسون بعودة المجلس العرفي.

وكان ديكسن قد كتب في ٣١/١/١٩٢٠ عن الخلاف حول المجلس قائلا:

«لقد كانت إشكالية المجلس العرفي ناتجة عن رفض الشيخ عيسى القانون القضائي المزمع إدخاله في البحرين، والذي قام الكابتن براى بمحاولة إقناعه به، ومع ذلك بقي الشيخ رافضا لذلك القانون وخاصة الفقرات المتعلقة بالمجلس العرفي وسالفة الغوص والمحكمة المشتركة».

وبعد شهر من بداية عمل ديكسن، وبطلب من الشيخ عبد الله، تم إنشاء مجلس بلدي يهتم بأمور الخدمات العامة كالموجود في البصرة. ويقول ديكسن: «بطلب من الشيخ عبد الله قمت بوضع نظام الشؤون البلدية، وعلى غرار النظام المتبع في البصرة»، وكان المجلس معنيا بالأمور الصحية، وشق الطرقات، وأعمال البلدية والشرطة. وعند عقد أولى جلساته تظاهر عدد من الأشخاص، تعبيرا عن احتجاجهم على قيام ديكسن بمنح نفسه حق تعيين نصف أعضاء المجلس. وقد أثارت تدخلات ديكسن وتغلغله في جميع الميادين الشيخ عيسى وابنه عبد الله، فقدم الشيخ عيسى احتجاجا حين أصر ديكسن على حضور اجتماعات المجلس العرفي، وقد رد ديكسن على الاحتجاج حينما سئل من قبل المقيم السياسي في بوشهر بقوله: «أما قصدي من زيارة المجلس العرفي فليس التدخل في أموره ولكن لملاحظة إذا كان الأعضاء الحاضرون يعملون بجدية تامة، ولا يحتاجون إلى أي شيء مثل الأقلام والأوراق والحبر...». وواقع الأمر أن ديكسن كان يريد تثبيت سلطاته وتفتيت إصرار

الشيخ عيسى وعناده، وقد ذكر ديكسن في رسالة له:

«إن سياسة الشيخ ناتجة عن إحاطة نفسه بفئة من الشباب، على رأسهم الشيخ عبد الله وبقية المعارضين للوجود الإنجليزي، هذا إلى جانب الشعور العام المؤيد للأتراك والمعادي للإنجليز»، ويقصد بهم قاسم الشيراوي وعبد الوهاب الزباني وحافظ وهبة وغيرهم.

ومع ازدياد تدخل ديكسن أصبح هناك أكثر من ميدان للخلاف مع الشيخ عيسى: المجلس العرفي كما رأينا، والمجلس البلدي الذي عين ديكسون نصف أعضائه من الفرس والهنود، إضافة إلى ميدان جديد لم يكن موجوداً من قبل هو «مجلس الشيخ ديكسن» المفتوح للعموم والذي يمارس فيه التحريض وتقبل شكاوى الناس!

ووفقاً للرميحي فقد كتب ديكسن قبل مغادرته البحرين واصفاً الوضع السياسي: «هناك استياء شيعي بسبب عدم مساواتهم بالفئات الباقية، وهناك استياء سني ضد الإنجليز بسبب الفكر الديني والقومي وعدائهم المتزايد ضد بريطانيا»، كما أشار إلى المواقف المعارضة، التي تتخذها بعض القبائل مثل قبيلة الدواسر.

غادر ديكسن البحرين بعد أن هياً الأرضية المناسبة لمن سيخلفه وتعكس الشكاوى والعرائض التي قدمت من الشيخ عيسى والأهالي مقدار العبث الذي مارسه ديكسن في المجتمع البحريني، ويقول د. فؤاد الخوري في هذا الصدد: «ساق أصدقاء الشيخ عبد الله ومعاونوه عدداً من العرائض الراضة لمشاريع ديكسن الإصلاحية وأرسلوها إلى المقيم السياسي في بوشهر، وإلى حكومة بومبي يتمنون عليهم إلغائها»، فيما يقول الرميحي: «وكانت معارضة الإجراءات تتم بشكل يومي طيلة فترة خدمة ديكسن».. ويضيف: «كما كان من بين المعارضين أفراد القبائل والعناصر الأكثر محافظة في الجزيرة، لأنهم

شعروا أن ديكسن إنما يتدخل في مسائل العرف والعادات السائدة». وتختلف الروايات والتحليلات حول أسباب مغادرة ديكسن، ف فيما يرى معارضوه أنه رحل بسبب العرائض والشكاوى المقدمة ضده، يقول «الميجر ديلي» الذي خلفه في مهمته إنه رحل لأسباب شخصية. ويصف مبارك الخاطر رحيل ديكسن قائلاً: «تحين له الوطنيون أوائل عام ١٩٢١ وكان يومها مسافراً إلى العراق لإحضار زوجته، فشكوه إلى حاكم البلاد عيسى بن علي بعريضة قدموها ضده، طالبوا الحاكم برفعها بتوثيق منه إلى رئاسة الخليج في بو شهر بطلب تغييره، فوافق الحاكم ورفع موافقته بتغييره مع العريضة الوطنية إلى الرئاسة، فجاءت موافقتها في نسختين واحدة إلى الحاكم، والأخرى إلى نائب الوكيل آنذاك ويدعى «خان بهادر صديق حسن». فلما كان يوم قدوم الوكيل إلى البلاد من العراق، ومعه زوجته استقبله على ظهر الباخرة التي أقلته، كل من نائبه ونفر من أفراد الحركة الوطنية في البلاد، وفي مقدمتهم عبدالرحمن الزباني وعبدالرحمن القصبي، وهم يحملون نسخة الحاكم من موافقة رئاسة الخليج على عدم استمراره وكيلاً لبريطانيا في البحرين، واجتمعوا به في صالون الباخرة، فبادره عبدالرحمن الزباني قائلاً: «يؤسفنا جداً يا ميجر ديكسن أن تصل الحالة بيننا وبينك إلى هذا الحد، فسياستك غير الموفقة هي التي أدت إلى ذلك». ثم أبرز له نسخة رفض اعتماده، وقابلها نائبه صديق حسن بالنسخة الواردة لدار الاعتماد، بعدها عاد ديكسن أدراجه على الباخرة نفسها إلى العراق مرة أخرى».

أما محمد التاجر فيقول في مخطوطه:

«...فرفعت عليه شكاية عند رئيس الخليج، فسمع شكواهم ولبي طلبهم، فصدر عليه العزل من البحرين وأبدلته بربطانيا بالميجر ديلي فكانوا كما قال الشاعر: كالمستجير من الرمضاء بالنار!!»

## عزل حاكم

بعد رحيل ديكسن جاء ديلي.. وفور مجيئه بدأ تنفيذ خطوات مرسومة لعزل الشيخ عيسى بن علي، بعد أن كان ديكسن قد هباً الأرضية المناسبة لذلك القرار. فبعد وصوله إلى البحرين قام ديلي باستقبال وفد شيعي يضم خمسين شخصية «رفعوا» إليه عريضة تأييد تطالب بتطبيق «الإصلاحات»، ثم وفي الجانب الآخر قام في يوليو باستدعاء قاسم الشيراوي، وهو سكرتير الشيخ وأحد أعوانه وعضو النادي الأدبي، محذراً إياه من الاستمرار في كتابة العرائض والرسائل، وقد أجبره على توقيع إقرار بالكف عن «إثارة المشكلات» إلا أنه في نوفمبر ١٩٢١ ألقى القبض عليه، وتم نفيه مدة سنتين، كما استدعى حافظ وهبة، وأمره بالكف عن «تحريض الناس» ضد الإنجليز، وقد غادر وهبة البحرين إلى الكويت عام ١٩٢١.

لقد كانت سياسة ديلي واضحة: تقريب وتحريض الشيعة من جهة وعزل الشيخ عيسى عن رفاقه وأعوانه من جهة أخرى. وكان ديلي يحتفظ بلائحة أطلق عليها «مستشارو السوء» تضم أعوان ورفاق الشيخ، ومن ضمنهم عبدالوهاب الزباني وعبدالله الدوسري وعلي الفاضل وأحمد بن خميس وعبدالرحمن المناعي وأحمد بن لاحق البوفلاسة وعبد الرحمن الوزان وقاسم الشيراوي وعلي الصيرفي وآخرون كويتيون مثل خالد الفرج وعبدالعزیز العتيقي. وقد عمل ديلي طوال فترة وجوده في البحرين على التضييق عليهم وإغلاق أنديةهم.

كما قام ديلي بتعيين شخص إيراني، هو محمد شريف بهادر سكرتيراً للبلدية، الذي قام بدوره بتعيين حراس لسوق المنامة من الجالية الإيرانية، وسلحهم بالبنادق.

وتعليقا على سياسة ديلى يقول محمد التاجر: «.. فجاءهم الميجر ديلى سنة ١٩٢٠، وتظاهر مدة سنة واحدة، أو أقل بالبلاهة والبساطة والغباوة، وألقى للحكومة المحلية الحبل على الغارب، فاغترت وأغرته مظاهر الغباوة منه على تعزيز سلطتها، وتأديب بعض أفراد الشعب الذي أغراه سلفه ديكسن على غير حجة أو جرم، وكل من اضطهد فر ملتجئا إلى الوكالة البريطانية يطلب عونها، وهذه تصم آذانها عنه، وتجيبه بأن ليس لنا تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. وقد اشتد حينئذ الخطب فكان ذلك، «أي سكوت الوكالة البريطانية»، أكبر مشجع للاسترسال في الظلم، وبهذه المظاهر الخادعة نال المعتمد المذكور من الحكومة وحزبها شهادات كتابية على حسن سيرته ورضائهم التام عنه، بل وخاطبوا رئاسة الخليج في بو شهر بتثيته في البحرين لما أشيع بنقله منها فأجيب طلبهم، وحينئذ تم للميجر ديلى ما أراد من الاستيثاق منهم، ولما رأى ما وصل إليه نزع عنه لباس البلاهة والغباوة، وظهر بمظهره الحقيقي، فاتخذ له سماسرة من الأهالي للتفاهم وتدبير الخطة المزعم إجراؤها».

وقدمت «مجموعة المحرق» عام ١٩٢١ عريضة إلى الشيخ عيسى، مرفقا بها رسالة من الشيخ قاسم المهزح تحث الشيخ عيسى على السعي لطرد ديلى كما حدث مع سلفه ديكسن، إلا أن الشيخ عيسى تهاون في الاستجابة.

ويبدو أن ديلى قد اتبع أسلوبا خاصا في نقله صورة الأوضاع في البحرين إلى رؤسائه، وهو أسلوب يعتمد على المبالغة والتوهيل، كي يستخرج منهم القرارات المؤيدة له. فبعد خمسة أشهر من وصوله إلى البحرين كتب رأيه حول أوضاع البحرين وجاء في رسالته التي كتبها في نوفمبر ١٩٢١:

«إن أوضاع البحرين السياسية غير مستقرة، نتيجة للمشاغبات التي تقوم بها مجموعة صغيرة تحت قيادة الشيخ عبدالله، الابن الأصغر للحاكم، والشواهد على ما ذكرت كثيرة، ولكنني سوف أشرح بالتفصيل الأحداث الكبيرة منها، والتي حدثت في فترة قريبة.

لقد كان لأحداث الدول المجاورة وتطوراتها التأثير الملموس على رعايا حكومة البحرين، وعلى الرعايا الأجانب، الأمر الذي أدى إلى عدم اقتناع جماعي بالأوضاع في البحرين، ولقد دون عدة معتمدين في السنوات السابقة الحالة السيئة للإدارة في البحرين، التي هي في الحقيقة متخلفة عن الدول العربية المجاورة. لقد وصلت الحالة في السنة الماضية إلى وضع لا يطاق، وحاول المعتمد السابق وضع الحلول لها. وبرغم المعارضة التامة استطاع تأسيس البلدية، وكان ذلك يعني الاصطدام مع أمير المنامة، وهو إحدى الشخصيات السيئة، ولكنه محل ثقة الحاكم، والشيوخ الآخرين الذين يدافعون عنه، برغم أنه معروف بالابتزاز وجمع الضرائب وأخذها لنفسه دون أي ضوابط ومع ذلك فإنه يعيش هو ومساعدوه من الاستدانة، كما أنه مطالب بمبالغ كبيرة الآن، ولا يستطيع أحد في الظروف الحالية المطالبة بها».

ويضيف: «إن الشيخ كبير في السن، وهو واقع تحت سيطرة زوجته (والدة الشيخ عبدالله)، التي تقرر له ما يجب أن يقوله، كما أنه تحت سيطرتها وسيطرة ابنها عبدالله، ولن يستمع إلى أي شكوى ضد هذا الأخير. وقد كان المصير السيء نصيب كل من تجرأ وأخبره عن أفعال الشيخ عبدالله. كذلك فشل القاضي، (أقدم أصدقاء الشيخ) في إقناعه، كتابياً أو شفهاياً، بعواقب التجاوزات الحاصلة وضرورة وضع الحلول لها. وفي الفترة الانتقالية بين مغادرة المعتمد السابق ووصولي إلى البحرين، قام الشيخ عبدالله، وسكرتيره ريشان أختر، بإدارة

البلدية بطريقة سيئة، بحيث أصبح مجلسها عاجزا تماما عن العمل وأصبح الشعار المرفوع من قبل أعضاء المجلس (موافق على ما يقوله ويقره الرئيس)، وأخبرني جميع أعضاء المجلس بأن ذلك ناتج عن الخوف، ولم يكن أحد منهم موافقا، وأنهم يرفضون، بكل مرارة القرارات الظالمة التي اتخذت باسمهم أو أثناء حضورهم الاجتماع. وبعد فترة من وصولي البحرين تفاقمت الأوضاع السيئة، وطلبت مجموعات كبيرة من الناس، وبخاصة المرموقون والمهمون، وضعهم تحت الحماية البريطانية. وقد ناقشت الموضوع مع الشيخ عبدالله الذي كان من الذكاء، بحيث طلب من والده إعفائه من الخدمات العامة وتعيين الشيخ حمد بدلا منه، وقد كان ذلك التصرف نتيجة لمعرفته بتطور الأمور، وباحتمال حدوث احتجاجات أهلية. لذا أصبح من الأفضل إبعاد اسمه، وافق الشيخ على الطلب، وكتب لي يخبرني بأنه عين الشيخ حمد للأمور الإدارية، وفي حديث خاص معه أخبرني بأن لا فرق عنده في ذلك لأنه رجل كبير في السن ويريد الأمن».

ويضيف: «بعدها بدأت حملة من نشاط مريب من قبل والده الشيخ عبدالله التي كانت متسلطة، ولها تأثيرها الخاص على الشيخ عيسى هذه السيدة تعقد جلسات منتظمة، وتقوم بإصدار أحكام السجن والعقاب دون مراعاة أبسط القوانين أو العادات العربية».

ويتحدث عن الشيخ عبدالله قائلا: «أما الشيخ عبدالله فقد أحاط نفسه ببعض المستشارين السيئين والمعارضين السياسيين من العراق ومصر، ويقضي جل وقته في إطلاق الشائعات من كل نوع، وهو شخص بلا قيم وغير محبوب. أما موقفه وموقف أصحابه فيتلخص فيما قاله أحد الأشخاص من الشهود المتحدثين في قضية قاسم الشيراوي الذي يقول عنه: (إنني لن أفق دون هزيمة دار الاعتماد

وأعيد السلطة إلى الشيخ عبدالله، بل وسوف أجعل دار الاعتماد في وضع سيئ لا أحد يهتم بما يصدر منها».

ويتابع ديلي: «ويبدو من سجلات دار الاعتماد أنه لا توجد أي محاولات لإصلاح الأمور، بالرغم مما تركه لنا عدة معتمدين سابقين في مذكرات تطالب بذلك. وهناك دلائل على أن الاضطهاد قد ازداد في السنوات الأخيرة، وفي الوقت ذاته ازداد الوعي لدى الناس، ولن يقبلوا بهذه الأمور».

ويضيف ديلي: «لقد كان موقف حكومة صاحب الجلالة قائما على الحذر، وذلك بسبب وجود قوى أخرى (تركيا وفارس)، وأطماع أوروبية (ألمانيا) في البحرين، وقد أزلت الحرب تلك الأسباب وأصبحنا في وضع يتطلب السرعة في إصلاح أمور البحرين».

وخلاصة الوضع أن الشيخ عيسى أصبح في سن لا تمكنه من مواصلة الحكم، ولذا لا بد له من الاعتماد على شخص آخر. وفي رأيي أن الشيخ حمد هو الشخصية المطلوبة، وهو في الحقيقة الشخص الوحيد المرغوب من الأهالي، هذا مع العلم أن الشيخ عبدالله لن يقبل بأن يكون الأخ الأصغر، أو أن تنتهي طموحاته.

لقد اتصل بي زعماء الطوائف والعشائر، وطالبوني بضرورة التغيير ولقد هدأت الأمور بقدر استطاعتي، وآمل أن يغير الشيخ عبدالله من تصرفاته، ولكن يبدو لي أنه لن يفعل ذلك، وخاصة مع ما تقوم به والدته من نشاط من خلف الحجاب.

لقد قيل لي: إننا إذا كنا قد قررنا حماية البحرين من الخارج، فإنه من الواجب علينا ضمان الحياة الكريمة والأمن لرعاياها مثل الدول العربية الأخرى، وإذا فشلنا في ذلك فلا بد من رفع الحماية، حتى يتدخل الأهالي بأنفسهم لتغيير الوضع مثل ما يفعل العرب عادة، وإنهم (أي

الأهالي) سيلجأون إلى حاكم عربي آخر، لاحتلال البلاد ومعاملتهم بطريقة أحسن.

هذه الأمور تبين لي أهمية الاستعداد لظروف ربما تتصارع فيها القوى المختلفة على السلطة، وإنني أعتقد أنه، وبالرغم من أن الشيخ لا يتمتع بالقدرة الكافية، فإنه حافظ على بنيته وربما يبقى لعدة سنوات قادمة.

هناك أيضاً أسباب أخرى للتوتر، وهي كثرة أبناء الخليفة الصغار وعدم تعليمهم مع انعدام فرص العمل أمامهم، لذا فإن المبالغ والعائدات المرصودة للنفع العام تصرف لهم. ويحاول الكثير منهم بسبل ملتوية الحصول على موارد أخرى.

بالمقابل فإن الوعي لدى الناس يزداد، مع وجود أعداد كبيرة من الأجانب. أما القبائل العربية فإنها تقف في موضع خاص، لا تقبل فيه أي اضطهاد من قبل العائلة الحاكمة، وهم عادة ما يقررون لأنفسهم إذا ما استدعى الأمر ذلك».

وعلى أثر التصوير المبالغ فيه لأوضاع البحرين من قبل ديلي، شد المقيم السياسي في بو شهر رحاله إلى البحرين مباشرة بعد تسلمه الرسالة، وكان ديلي قد أعد لهذه الزيارة برنامجاً حافلاً!!

وقد كتب محمد علي التاجر حول هذه الزيارة قائلاً:

«أبرق ديلي إلى المقيم السياسي في بو شهر، فأتى الأخير بعد عدة أيام على ظهر بارجة حربية إلى البحرين، ووزعت الدعوات على أعيان الشعب الجعفري وسماسة السياسة، فجاءوا إلى دار الاعتماد لاستقبال المقيم السياسي، وتليت الخطب الترحيبية والحماسية لاستنهاض الحكومة البريطانية لإغاثة المظلومين، تلا

ذلك رد أحد رجال الوكالة نيابة عن الرئيس وشكرهم ووعدهم خيراً، وقدم الوفد عريضة يطالبون فيها الحكومة البريطانية بوضعهم تحت الحماية البريطانية».

وفيما يلي نص العريضة:

«الحمد لله الذي جعل الملوك ظللاً لا يلجأ إليها اللاجئون من الحر وجعلهم ملاذاً لمن لا حول لهم ولا قوة في أوقات الشدة، الذي جعل عدلهم سبباً للبركة. وإذا ما ارتكب الحاكم ظلماً يتغير الزمان، ويجب على الرجل العاقل أن يعي دروس من قبله الذين لم يبق لهم أثر وانظر إلى العدالة كيف تستمر وتبقى. الحكومة البريطانية مثلاً لم تخسر اسمها وشرفها من قبل. ولقد من الله على المخلوقات بتقوية هذه الحكومة، ولذلك انتشر الحديث عن عدالة تلك الحكومة. وقد فاقت عدالتها عدالة أنوشروان. ولقد شاهد الناس عدالة الملكة الراحلة فيكتوريا التي تقيم العدالة للمظلوم حتى على نفسها. وبعدها جاء الملك الكبير ادوارد. وبعده الملك الحالي جورج الذي انتشرت عدالته في كل العالم.

ثانياً: نود أن نعرض لصاحب الحكمة الكبيرة والمزاج الطيب رئيس الخليج، أن الجالية الشيعية في حالة إذلال كبير، وتتعرض لمجازر علنية، وليس لهم ملجأ ولا تقبل شهادة أحد منهم، وممتلكاتهم معرضة للنهب، وهم معرضون لسوء المعاملة في كل لحظة، والظلم يزداد كل يوم. وإذا أردنا أن نحصي المظالم نستطيع ذلك، ولكن مراعاة لاحترام الرئيس لا نفعل ذلك، ولكن نشير إلى واحد من ألف منها.

إن الحكومة مسؤولة أمام الله عن إراقة دمائنا، وعن الظلم الذي نتعرض له، لأنها قادرة على مساعدة الضعيف والفقير، وإنقاذنا من أيدي الظالمين.

ولذا أنقذنا، يا رئيس، قبل أن نفنى. وقد اجتمع أهل القرى هذا اليوم ليأتوا ويلجأوا إليك، ولكن نصيحة الرجلين الطيبين، محمد شريف والحاج عبدالنبي منعتهم من ذلك، ورفض الأعيان وأصروا على مقابلة سموكم. إننا نتقدم إليك باسم الله أن تساعدنا، وإذا لم تعطنا حقوقنا ولم تساعدنا فإنك تساعد الظالمين على الاستمرار في ظلمهم. فقد نفذ صبرنا وطاقتنا. وإذا تركنا هذا الملجأ ولم يساعدنا الرئيس فإننا سنواجه الموت وسيكون هو مسؤولاً أمام الله».

وقد ذيلت العريضة بما يوحى أنها صادرة من شيعة البحرين كلهم. وفي هذه المرحلة يبدو أن ديلي قد نجح تماماً في إنشاء الحزب المؤيد لبريطانيا من خلال توظيف أوضاع الشيعة، واستخدامها في صراعه مع الشيخ عيسى.

وفقاً للتاجر فقد قام ديلي بتحريض الشيعة للقيام بإضراب إثر واقعة تتلخص في أن أحد الفداوية كان يقتاد أحد المزارعين، فهجم عليه مجموعة من الأهالي، وخلصوا المزارع منه. ثم ذهبوا واستنجدوا بالوكيل السياسي الذي حكم بأن اقتياد المزارع لم يكن لسبب منطقي وأن المزارع تعرض لضرب شديد.

وفي هذا الصدد يقول التاجر:

«وبعد أيام من سفر المقيم أوعز ديلي إلى الشعب الجعفري بمقاطعة الحكومة فنفذوا الأمر، واستاءت الحكومة المحلية من ذلك الأمر وعلمت مصدر الحركة، فاتصلت بالأهالي للتفاهم معهم، فانتدبوا مجموعة من أعيانهم مزودين بكل شجاعة وجرأة، كانت تعوزهم في سابق زمانهم، ولما تقابلوا وجها لوجه، اقترح الأهالي بعد ذلك مطالب تنحصر في ١٣ مادة، صدقت عليها الحكومة فهدأت الأحوال نوعاً ما فاخطئ الميجر ديلي خطة التفريق عملاً بسياسة «فرق تسد» وجعل من

سماسرة السياسة لإغراء الحزبين على بعضهما بعضاً، وكلما اضطهد أحد واستغاث بالميجر يجيبه «ألستم رجالاً، وهم رجال، قابلوهم بالمثل وإذا لم تجدوا سلاحاً فنحن نعطيكم السلاح لتشاروا منهم».

وعلى أثر ذلك التقى الشيخ عيسى بوفد من الشيعة، حيث تقدم الوفد بعريضة تتضمن بعض المطالب وهي:

١ - لا أحد سوى الحاكم وابنه الشيخ حمد له الحق في النظر في القضايا وفي المحكمة، أو في معاقبة الناس بأي شكل من الأشكال.

٢ - القضايا التي لا يستطيع الشيخ حمد البت فيها بما يرضي الطرفين، يجب أن يرفعها بنفسه إلى المحكمة الشرعية أو المجلس العرفي أو مجلس السالفة (المتعلق بالغوص) حسب نوع القضية.

٣ - عدم سحب أي إنسان إلى محكمة الشيخ دون علم مسبق ويجب توجيه (إحضارية) له من قبل الشيخ حمد.

٤ - يجب أن تكون الوثائق المتعلقة بتأجير المزارع التابعة للعائلة الحاكمة للمواطنين من نسختين نسخة لكل طرف، وأن يشهد عليها شهود مستقلون، ويجب عدم فرض شروط أخرى عدا ما هو موجود في الوثيقة.

٥ - يجب القيام بخطوات لمنع جمال الشيخ من الدخول والرعي في مزارع الناس.

٦ - يجب إيقاف عمل «السخرة»، أي العمل المفروض على البحارنة دون مقابل، أو اقتياد الحمير.

٧ - يجب إيقاف العادة المتبعة بترك الماشية عند الخبازين لترعى وتأكل مجاناً.

٨ - الاعتناء بالسجون (من الناحية الصحية والإنسانية)».

وردا على هذه المطالب أصدر الشيخ عيسى بعد أيام من تسلمه لها  
«جوابا» عليها، وجاء جوابه المؤرخ ١٨ / ٢ / ١٩٢٢ كالتالي:  
«من عيسى بن علي آل خليفة إلى طالبي المطالب من رعايانا..  
أما بعد..»

جواب المطلب الأول: فإن الشكايات ترفع إلى ولي عهدي الولد  
حمد، والأمور المهمة لا تجري إلا بموافقتي ومصادقتي عليها.  
جواب المطلب الثاني: إذا ارتفعت الشكاية إلى المحاكم إن انفصلت  
فسداد، وإلا فإن الحاكم يحولها إن كانت شرعية إلى الشرع، وإن  
كانت عرفية إلى المجلس العرفي وإن كانت مسألة الغوص إلى سألقة  
الغوص، وتنفيذ الأمر من الحاكم.

المطلب الثالث: لجماعة البحارنة أن ينتخبوا منهم ثلاثة أنفار  
للمجلس العرفي، وحق الانتخاب يكون للأغلبية منهم، ويراجعون  
الحاكم في ذلك. عن المطلب الرابع: يجب في ضماناتنا النخيل  
والزراعات، كتب ورقتين وحدة بيد صاحب الملك، والثانية بيد  
المتضمن، وأن يكون في الورقتين شهود. المطلب الخامس: إذا  
ارتفعت الشكاية عند الحاكم على أحد، والحاكم يعرفه كبير البلد  
على المشتكى عليه بأن يحضر اليوم الفلاني في المحل الفلاني، فإن  
لم يحضر المشتكى عليه فإنه يتحمل المسؤولية. عن المطلب  
السادس: محل الحبس راجع إلى شفقة الحاكم. عن المطلب السابع:  
أما الرسومات التي هي حق من حقوق حكومتنا من قديم فهي تبقى  
على حالها. وأما السخرة على الحمارة والحمالين فهي ملغاة إلا بأجرة  
وليس للمقدم أن يتعرض لراكب أو سالك طريق.

عن المطلب الثامن: يرفع الضرر من تعدي الرجاب والغنم، وعلى

جميع سكان القرى والنخيل أن لا يتعرضوا لمار طويق ولا لراعي غنم ولا للأوباش المذكورة، بل الضرر يرفعون أمره للحاكم بتحقيق وتشخيص المعتدى عليهم كيلا يخفى».

غير أن الأمر لم يكن مرتبطا بموقف الشيخ ومدى تجاوبه، بل بخطة معدة سلفا. وقد أجاد ديلي تنفيذ خطته معتمدا على «تخريض» الشيعة و«عزل» أعوان الشيخ، «والمبالغة» في إثارة مخاوف الحكومة البريطانية من ضياع البحرين!! وبناء على هذه السياسة ثلاثية الأبعاد استطاع ديلي إقناع الحكومة البريطانية بخطورة الموقف وضرورة اتخاذ إجراء ما. وبناء على ذلك عاد المقيم السياسي إلى البحرين في مارس ١٩٢٢، وخلال الزيارة أُنذر كلا من الشيخ عيسى والشيخ حمد والشيخ عبدالله. وبعد هذه الإنذارات كتب ديلي رسالة في ٢٠ / ٣ / ١٩٢٢ قال فيها: «لا أمل هناك من استقرار الأحوال في البحرين مادام الشيخ عبدالله في البلاد ولذا أمل أن تقتنع حكومة الهند بمطالب المقيم السياسي في الخليج الذي يرى أن تضغط على الشيخ عيسى لترحيل ابنه عبدالله بصفته مسؤولا عن أحداث البحرين».

وهكذا يستمر ديلي في سياسته الرامية إلى إبقاء الشيخ عيسى وحيدا، حتى يمكنه فيما بعد تنفيذ قرار عزله دون حدوث مشكلات. وتستمر التطورات ويبعث المقيم السياسي رسالة أخرى يشير فيها إلى صعوبة إدخال «الإصلاحات»، ويؤكد أنه من الممكن إدخالها جبرا «لو ثار الشيعة»!!

وفي هذه الأثناء سعى ديلي نحو إقرار تعديل جذري على نظام الضرائب، الأمر الذي رفضه التجار السنة. ومع تزايد اهتمام إيران بوضع رعاياها في البحرين، وخوفا من تصعيد إيراني وطرح أمر البحرين في المحافل الدولية، قررت بريطانيا عزل الشيخ

عيسى بن علي! ففي رسالة بعثها نائب الملك في الهند إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٢٣ ذكر: «إننا جادون في استخدام كل الوسائل لجعل الشيخ عيسى يتبنى الإصلاحات وكأنها مبادرة منه، ويجب أن نوضح للشيخ عيسى أن حمايتنا له وحدها هي التي تمنع رعاياه من التمرد عليه، وأنا سندعمه في تنفيذ الإصلاحات وإذا فشلنا في ذلك فإننا سنلجأ إلى تنفيذ الإصلاحات بأنفسنا، وإن كان ذلك يعني إجبار الشيخ عيسى على التنازل عن الحكم، وترحيل ابنه عبدالله عن البلاد»!!

وكما سنرى بعد قليل فقد تم عزل الشيخ عيسى في نهاية مايو، أي بعد أسابيع من رسالة نائب الملك. وكان من الممكن تغيير مسار الأحداث إذ انكشفت لعبة ديلي ذات الأبعاد الثلاثة، غير أن ذلك الانكشاف جاء متأخراً. ففي أبريل ١٩٢٣ تم تعيين مقيم سياسي جديد في بو شهر بدلا من تريفور هو المقدم نوكس.. وبرغم أنه هو الذي نفذ قرار عزل الشيخ عيسى، لكنه كان يحمل رأيا مختلفا تماما عن رأي ديلي وتريفور. ويكشف رأي نوكس مقدار عبث ديلي في شؤون البحرين. ففي برقيته رقم ٤٢١ المؤرخة ٩ / ٥ / ١٩٢٣ ذكر نوكس:

«لا أعتقد أن الحقائق كلها قد عرضت على حكومة صاحب الجلالة، وإنني متأكد من أن وجهة نظر السنة من أهل البلاد لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولم يتم عرضها بصورة وافية على حكومته. إضافة إلى ذلك فإن الاعتراضات الفارسية موجهة إلى وجودنا لا إلى تصرفاتنا وإنني متأكد من أن فارس ستعرض قضية البحرين على لجنة تحقيق دولية، وسوف يبدو تدخلنا في أمور شيخ البحرين المستقل أمرا سيئا جدا، ولو عزلنا الآن الرجل المسن، (المشرف على الموت)، فإننا سنكون في موقف صعب، وستبدو الأمور بصورة أسوأ وإذا عيّننا

الشيخ حمد مكانه فذلك يعني أنه مشترك معنا، وسوف نخسر ما كنا سنجنيه من وراء تعيينه.

كذلك فإن الإصلاحات المقترحة ستثير الأمور بصورة أكثر، ولن تعمل على تهدئتها خاصة من جهة فارس.

إن تنفيذ أوامر حكومة الهند يعني عزل الشيخ ونفي ابنه الشيخ عبدالله. وفي تلك الحالة ستكون أمور والدته شأنًا آخر يجب الاستعداد له.

وسوف يتحول ابن سعود والزعماء السنة ضدنا، وخاصة أننا قد أوقفنا الدعم المالي للأول، وسوف يكلفنا ذلك الكثير، لذا أعتقد أن هذه القرارات لو نفذت فإنها ستكون مكلفة، وهناك أخطار كبيرة في فرضها، ولا بد قبل ذلك من أن نحكم الرأي قبل الحسابات المالية والتكاليف.

كما أنني، ومن ناحية المبدأ، لا أوافق على الرأي القائل إن سوء الإدارة وصل إلى حد لا يحتمل، والحقيقة أن الأمر ليس أسوأ مما كان عليه منذ عشرين عاما. وقد احتملنا في السابق، والدليل على ذلك أن أمور الأجنبي جيدة للغاية، وذلك نتيجة للأمن والإصلاح، وعليه فليس لدينا دليل واضح يستدعي عزل الشيخ عيسى ولا توجد أسباب كافية لذلك.

أما بخصوص الضرائب، فمن رأيي أنكم إذا لم تحافظوا على الوضع المميز للسنة في البحرين فإن ذلك يعني معارضة تقف في وجه الإصلاح المطلوب».

كما كتب نو كس تقريراً سرانياً في ١١ / ٥ / ١٩٢٣ جاء فيه:

«١ - عندما أرسلت لكم برقيتي رقم ٤١٧ بتاريخ ٦ مايو لم يكن

لدي أي علم أن الأمور قد تقرر. ومع ذلك فإنني أشك في حاجتنا لإدخال الإصلاحات وبالسريعة التي تريدونها. وأعتقد أن ذلك سيكون له ردود فعل عكسية، ربما تطورت إلى أبعد مما نتصور وتسببت في إحراجنا، وخاصة إذا استخدمنا القوة لتطبيق ذلك، لذا أرجو منكم إعفائي من تلك المهمة. وإذا كان طلبي متأخرا فإنني أرجو منكم إعادة النظر.

٢ - لقد نقلت لكم وجهة نظر المقدم تريفور عندما قلت: إن الوضع في البحرين يعطينا خيارين كلاهما سييء، لقد كان تريفور في الحقيقة مدركا أن ما نسميه الإصلاح لن يفرض على البحرين، دون استخدام القوة، وأن ذلك سوف يثير الرأي العام ضدنا، ولكنه في الوقت ذاته كان يعتقد أن إدخال الإصلاحات مبكرا سيعود علينا بنتائج إيجابية تفوق السلبيات الناتجة عن ردود الفعل. وأولى هذه الإيجابيات توقف الحكومة الفارسية عن انتقاداتها لإدارتنا في البحرين، وثانيها أننا سنتغاضى عن بعض التجاوزات في تلك الجزيرة، لذا أرجو منكم مراجعة اقتراحات تريفور في الوضع الراهن، كما أنني بدوري سأعبر لكم عن رأيي الشخصي الناتج عن معرفتي بالبحرين وحاكمها.

٣ - لقد كانت هناك اعتراضات من الحكومة الفارسية على أحداث البحرين لأسباب ناتجة من معاناة الشيعة، وتلك الاعتراضات اتخذتها الحكومة البريطانية ذريعة لإدخال الإصلاحات التي دعا إليها مكتب الخارجية في يوليو ١٩٢٢، ولكن وحتى عندما أرسل لكم الكولونيل تريفور رسالته المؤرخة في ٢٧ يناير ١٩٢٣ فإن اهتمامات فارس ومطالبتها بالبحرين قد أخذت شكلا أكبر من أن تكون احتجاجات مذهبية. إن مطالبتهم ليست من أجل إزالة المظالم، ولكنها مطالبة بالسيادة على الجزيرة، وأنا شخصيا أعتقد أن الاحتجاجات الفارسية

كانت دائما تخفي تلك الحقيقة.

إن الفرس في البحرين، هم في الحقيقة من المهريين الذين تركوا فارس نتيجة لإنشاء دوائر الجمارك فيها، وهم في الحقيقة لا يستحقون أي تشجيع أو دعم من فارس، كما أن احتجاجاتهم، (وتلك الداعية لهم)، مصطنعة ولن تنتهي بإدخال الإصلاحات في البحرين.

بالمقابل فإن ادعاءات فارس بالسيطرة على البحرين حتى لو كانت مخالفة للحقيقة، فإنها خطيرة بالفعل، وقد باشرتها السلطات الفارسية ومن عدة اتجاهات دولية، (كما تدرك حكومة الهند ذلك).

إنني أعتقد أن الضغط على شيخ البحرين باسم إنصاف الشيعة لن يغير من المطالب الفارسية، وأعتقد أن ذلك سيكون له نتائج عكسية حيث إنه سيلفت النظر إلى مطالبنا نحن بالبحرين، الأمر الذي يود سفيرنا في طهران أن يتحاشاه بكل طريقة. أما إذا كان القصد من وراء إدخال الإصلاحات في البحرين هو الاستجابة للمطالب الفارسية، فإنني أعتقد أن جزءا كبيرا من تلك المطالب قد سقط تلقائيا.

٤ - إن أحد الأسباب الأخرى لمطالبة المقدم تريفور بإدخال الإصلاحات في البحرين هو إعطاؤنا مناسبة جيدة لتعزيز مكانتنا. ومع كامل احترامي لذلك الهدف فإنني أخالف هذا الرأي. كما أنني أشك في الرأي القائل إن سمعنا الآن تهتز في البحرين، أو أن البحرين بحاجة إلى إصلاحات مستعجلة، كل تلك الأمور أشك في جدوى تطبيقها الآن.

لقد أخبرني المقيم السابق تريفور بنفسه أنه كان مستاء وكارها للأعداد الكبيرة التي تأتي لمقابلته وتقدم له العرائض والشكوى كلما زار البحرين. وهذه الحقيقة تؤكد لي أن الادعاء القائل إن الشيخ ظالم

ويضطهد الناس قول غير صحيح، نعم توجد تجاوزات، ولكن ومنذ  
أنشأنا دار الاعتماد في البحرين فإن أحوال الأجانب في تحسن مستمر».

ثم يشير نوكس إلى الإصلاحات فيقول:

«يجب أن لا نتأثر بعدم المساواة القائمة في البحرين حالياً، وهنا  
أذكر الضرائب وأقول، لو أصبح الشيعة في السلطة فإنهم سيقومون  
باضطهاد السنة، وأعتقد أننا إذا كان هدفنا فرض الضرائب على الشيعة  
والسنة بالتساوي فإنني أشك في حصولنا على موافقة الوجهاء في  
هذه البلاد. وإذا لم تعط للسنة صلاحيات تعادل تلك المعطاة لهم في  
الطرف العربي السني من الخليج فإننا بذلك نجرد الحاكم من حلقة  
الوصل معهم، وسيجعله ذلك في وضع ضعيف، أما بخصوص  
القانون القضائي فإنه أمر هيّن ولا يحتاج إلى فرض قانون جديد أو  
إلزام الناس به».

ويضيف «لقد حاولت تسليط الضوء على المكاسب الناجمة عن  
إدخال الإصلاحات في البحرين، والآن سأحاول مناقشة خطورة  
تطبيق مثل تلك السياسة».

يجب أن لا ننسى أن هذه الأمور من غير الممكن تطبيقها في  
البحرين في حياة الشيخ عيسى بن علي دون استخدام القوة، ولا بد أن  
نتوقع النتائج الوخيمة لاستخدام القوة.

أما القول إن الشيخ يقف عائقاً ضد التقدم فهذا قول مشكوك فيه  
وقد أخبرني السير آرنولد ولسون بأن الشيخ بنفسه قد وعد بتوقيع  
اتفاقية مع شركة النفط الأنجلو فارسية، للتغيب عن النفط في البحرين  
وبالفعل ابتدأت تلك المحادثات. لذلك فإنه سيتعجب من اقتراحات  
الإصلاح التي ستقدمها الحكومة البريطانية. ولذلك سنضطر  
لاستخدام القوة من أجل فرض الأمور التي لا يرغب فيها الشيخ

وكذلك الأمر بالنسبة لفارس، ففي اعتقادي أنها ستطور المسألة إلى مدى أبعد مما تصور المقدم تريفور، وأنا أعتقد أن حكومة فارس سترفع الموضوع إلى عصابة الأمم، وإذا حدث ذلك فإننا سنعاني بسبب استخدامنا القوة لعزل الحاكم، (الرجل الطاعن في السن الذي لم يبق من عمره الكثير)، ومع ذلك فإنني أتساءل ماذا سنفعل مع زوجته أم عبدالله، وابنه عبدالله.

كذلك فإن المسلمين، (السنة)، سيثورون ضدنا، خاصة أن الإصلاحات ستؤثر على امتيازاتهم، وكذلك لأن ابن سعود أبدى اهتمامه بأمور شيخ البحرين. وستأتي تلك الإصلاحات بعد مغادرة السير بيرسي كوكس، وهو الشخص الوحيد الذي كان يستطيع التأثير عليه، هذا إلى جانب وقف المساعدة المالية، الأمر الذي سيصبح الموقف معه صعب المعالجة.

لذا أرى أن استخدامنا القوة التي لا بديل لها لإدخال الإصلاح في البحرين سيضعنا في موقف يعارضنا فيه السنة والوهابيون، والذين هم في الحقيقة ليسوا هدف تحركاتنا.

٦ - إنني أعتقد أن الآثار العكسية أكثر من الإيجابية، ولهذا أعتقد أن القرارات أكبر مما هو مطلوب، وأتمنى أن تعالج مسألة الضرائب ونظام الغوص بصورة أبطأ الآن. ولا أعتقد أن هناك داعياً للعجلة بل العكس هو المطلوب حالياً، لأن وضعنا سييء في البحرين، والوقت ليس مناسباً لخلق أعداء لنا في كل العالم الإسلامي بسبب تطبيق الإصلاح بالقوة، ولا بد من الانتظار حتى تهدأ دعاوى فارس، وبعد ذلك سيصبح الوقت مناسباً لتحركاتنا.

ولا بد أن أضيف أن هناك سبباً آخر لعدم العجلة، هو الشيخ نفسه. فقد ولد عام ١٨٤٧، وهو الآن في الخامسة والسبعين، ولن يطول

أجله، لذا، وكما قال المقدم تريفور، سيكون من الأفضل أن يطبق ابنه الشيخ حمد الإصلاحات المطلوبة بعد وفاة والده، خاصة وأنها ستعتبر إصلاحات ناتجة عن اجتهاد شخصي من حمد، أما إذا فرض الأمر بالقوة فسيكون الوضع بطبيعة الحال أسوأ.

وبالرغم من أهمية وخطورة ما ورد في رسالة وتقرير المقدم نوكس إلا أن قرار عزل الشيخ عيسى كان قد اتخذ، ولم يكن أمام المقدم نوكس إلا تنفيذه.

وقد جاء تنفيذ القرار في أجواء مناسبة لبريطانيا، إذ إنها انتهزت فرصة ثمينة مكنتها من تحقيق الانتصار النهائي، وتوجيه الضربة القاضية لحكم الشيخ عيسى بن علي أنهت صراعها الطويل معه. ولقد تمثلت تلك الفرصة في حادثة جرت يوم ١٠/٥/١٩٢٣ في سوق المنامة، وقد بدأت حين سرق خادم في منزل عبدالله القصيبي ساعة مكسورة، ثم شاهد خادم آخر هذه الساعة في دكان شخص فارسي معروضة للبيع، فطلب استرجاعها، ولكن صاحب الدكان طلب ٣ روبيات ثمنا لها. ثم توجه عبدالله القصيبي واثنان من رجاله إلى صاحب الدكان، وحصلت مواجهة كلامية بين الاثنان اضطررا على إثرها الذهاب إلى سكرتير البلدية محمد شريف حتى يحكم بينهما، فقام محمد شريف بدفع ٣ روبيات للفارسي وأعطى الساعة للقصيبي.

ثم وصل اثنان من الفرس إلى مبنى البلدية، وهما مصابان نتيجة اعتداء من النجادة (حسب كلامهما)، وهنا تم استدعاء القصيبي مرة أخرى. وعندها طلب محمد شريف أن يحول القضية إلى دار الاعتماد، لكن القصيبي أصر على فتح التحقيق عند محمد شريف. في هذه الأثناء تطور الأمر والتهب السوق، فخرج الجميع من

البلدية متوجهين لدار الاعتماد عن طريق استخدام الشوارع الخلفية، وعند وصولهم إلى دار الاعتماد اقترح ديلي الذهاب إلى السوق لتهدئة الأوضاع، وكان القتال على أشده بين الفرس (بعضهم كان حرساً مسلحين للسوق) والنجادة. ثم سرت إشاعة في السوق أن حراس ديلي سيفضون العراك مما أنهاه بسرعة. وكانت النتيجة موت اثنين من الفرس ونجدي واحد، وانتقل الشيخ حمد إلى دار الاعتماد يسأل ديلي ما الذي يمكن عمله خاصة أن الطرفين يعدان أجنيين (فرس ونجادة)، واتفق الجميع على سحب الأسلحة من حراس السوق الفرس منعاً من تجدد الأحداث. وكتب ديلي إلى نوks يخبره بالحادث ويذكر في برقيته أن عدد الوفيات سبعة أو ثمانية، أما الجرحى فعددهم كبير (في إحدى الروايات قال ديلي إن الوفيات ثلاثة، وفي الأخرى قال ثمانية، وفي رواية ثالثة خمسة أشخاص)، ثم طلب إرسال سفينة حربية.

وفي اليومين التاليين تصاعدت وتيرة الأحداث، وفي ١٢/٥ هاجم أهالي البديع والرفاع (سنة) قرية عالي (شيعة) وأحرقت بعض المساكن وجرح عدة أشخاص، وحاول كل فريق تجميع شتاته، فقد حاول النجادة التجمع في المحرق أمام منزل الشيخ عيسى، ثم ركبوا السفن إلى المنامة، ولكن ديلي وقف في وجه القصيبي وأخبره أن الحرس على استعداد لمواجهة أي هجوم، وأنه يحمله المسؤولية. ثم أبرق إلى المقيم يستحثه بالإسراع في إرسال السفينة الحربية التي قد تساعد على التعامل مع القصيبي والنجادة.

وقد أرسل نوks برقية إلى سكرتير الخارجية في حكومة الهند ونسخة منها إلى السفير الإنجليزي في طهران، حتى يكون على اطلاع

بالإجراءات التي يزمع اتخاذها تهدئة للقلق الإيراني، ومحاولة لإغلاق باب التذرع!

وفي ١٤ / ٥ وصل نوكس ومعه سفينتان حريبتان، وقام بعزل محمد شريف وطرده القيصي. وفي ١٩ / ٥ التقى نوكس الشيخ عيسى حيث أبلغه أن حكومة بريطانيا قررت تنحيته عن الحكم وتعيين ابنه الشيخ حمد حاكما للبحرين، وقد جرت مشادة كلامية حادة بين نوكس والشيخ عيسى أصر فيها الشيخ على أنه حكم البحرين بعد أن استشار الأهالي واختاروه خلفا لوالده، إلا أن نوكس رد بقوله: «ليس لدي في أوراقى دليل على استشارة بريطانيا لأهل البحرين قبل تعيينك، ومع ذلك فإن الأمور تتغير دائما».

وقد انتهى اللقاء العاصف بامهال الشيخ عيسى ثلاثة أيام لاتخاذ قرار بالتنحي من نفسه، بدلا من عزله بالقوة، وحين انتهت المهلة جمع نوكس الأهالي بحضور الشيخ حمد بن عيسى وعبدالله بن عيسى وديلي، حيث ألقى فيهم خطابا مهما سنعرض له في خاتمة الفصل، وردت فيه نصائح وتحذيرات، غير أن الأهم من تلك «النصائح» والتحذيرات هو تلك الكلمات التي وجهها نوكس إلى الشيعة قائلا: «ويا أشرف البحارنة والمتوطنين في هذه البلاد، افتكروا في كلامي هذا، بعض الحركات في السنين الماضية مصنوعى...»!

وتوالت الأحداث إثر تنفيذ قرار عزل الشيخ عيسى بن علي. فتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٢٣ حصل شجار بين الدواسر والبحارة الشيعة قرب «خورفشت» ضرب على أثرها البحارة، فاستدعي رئيس الدواسر أحمد بن عبدالله الدوسري، وظل موقوفا لعدة أيام أجبر بعدها على دفع التعويضات المناسبة لأهل الذين قتلوا وجرحوا في

الهجوم السابق على قرية عالي، وفي الهجوم التالي في خورفشت وجمعت الدية من أبناء الدواسر وبعض التجار.

ثم وقع حادث آخر قتل فيه اثنان من ملالي الشيعة بالقرب من البديع، هما عبدالله بن حمد وحسن بن رمضان.

جمع الشيعة أكبر عدد من الشهود، وقدم أحمد الدوسري للمحاكمة، وتم تغريمه، وكانت أكبر غرامة يدفعها الدواسر، ١٥ ألف روبية دفعت فوراً، غادر على إثرها أحمد الدوسري والجزء الأكبر من قبيلة الدواسر، يقدر عددهم بألفين، واستقروا في الدمام.

ثم أرسل الشيخ حمد قوة برية صغيرة لاحتلال قرية البديع التي كان الدواسر يقطنونها، كما ساعدته الحكومة البريطانية على حماية مغاصات اللؤلؤ التي كانوا يرتادونها.

ثم أوقفت كل الامتيازات التي كانت تمنح لهم، وتسمح لهم بالاشراف على ينابيع المياه العذبة، وصودرت ممتلكاتهم، وأعفي الغواصون من ديونهم المستحقة عليهم.

ومن أفراد الأسرة الحاكمة تشكل حزب معارض للإجراءات منهم الشيخ عيسى بن علي الحاكم المعزول مع زوجته وابنه عبد الله وأخيه خالد.

وهاجم أبناء الشيخ خالد بن علي قرية سترة، وقد كان الشيخ حمد حازماً حين وافق على نفي أولاد عمه أبناء الشيخ خالد بن علي إلى بومباي، وتكفل في الوقت نفسه بدفع مصروفاتهم.

وكان الحكم قاسياً بالنسبة إلى أفراد من الأسرة الحاكمة، جرى بعد ذلك اعتداء آخر من أبناء الشيخ خالد على أهالي سترة، فاحتشد الآلاف من أهالي سترة أمام دار الاعتماد يطلبون الحماية، وجرت محاكمات طويلة صدرت بعدها أحكام بالإعدام على المتهمين، بمن

فيهم أبناء عم الأمير أي أبناء الشيخ خالد.  
ووفقا لخوري فقد هرب المتهمون قبل تنفيذ الأحكام. وقد جرت  
هذه الأحداث بعد عام من تنصيب الشيخ حمد.  
أما فيما يتعلق «بمجموعة محرق» فقد ظلوا خمسة أشهر بعد عزل  
الشيخ، وهم في محاولة لجمع توافيق على عريضة يودون تقديمها إلى  
الوكيل السياسي، وشاروا في كيفية إقناع قاضي القضاة الشيخ قاسم  
المهزج. كما يقول الخاطر ثم هداهم الأمر إلى جمع أكبر عدد من  
التوقيعات، وبعد ذلك عرضوا العريضة على الشيخ حتى يكون أمام  
الأمر الواقع، ولكن الشيخ خيب ظنهم ورفض توقيع العريضة، ورد  
عليهم: «لا فائدة... أنا أعرف منكم بطباع الإنجليز، والذي أعرفه  
عنهم لا تعرفونه أنتم، وتوقيع في هذه العريضة الآن لا يؤخر ولا  
يقدم... لهذا فلن أوقعها».

ووصلت أبناء هذه التحركات إلى الوكيل السياسي فكتب مذكرة  
بشأنها إلى المقيم في ١٧ / ١٠ جاء فيها: «تبعاً لمراسلاتي المؤرخة في  
١٠ / ٤ / ١٩٢٣م لا يزال هناك بعض المحاولات لإقناع الآخرين  
بتوقيع المضبطة المذكورة. وحتى الآن قامت المجموعة التالية  
بالتوقيع عليها:

(١) نواخذة السنة، وذلك لاستيائهم بسبب عقاب أحد زملائهم  
لأنه قام بسجن أحد البحارة دون حق، وكذلك لأنهم يدركون بأن  
الإصلاحات سوف تشمل رسوم تسجيل السفن وضريبة الغوص  
وتغييرات في محكمة سالفة الغوص التي لا دور لها حالياً.

(٢) الدواسر، وذلك كردة فعل على عقابهم بعد الهجوم على القرى  
ويقال بأنهم على اتصال مع ابن سعود الذي وافق على سكناهم في  
منطقة بين الإحساء والقطيف.

ويقال أيضاً إنه رفض سكناهم في القطيف، كما لوحظ مؤخرًا أن

أحمد الدوسري يتصل بالقصبي في القطيف، وقد زاره الأخير هناك عدة مرات.

٣) واحد أو اثنان من أبناء آل خليفة الصغار، وأحد خدم الشيخ عبدالله المرافقين له في زيارته الأخيرة إلى لندن، والذي يعتقد في نفسه أنه سياسي كبير ولا يستطيع عبد الله السيطرة عليه.

٤) أنا أعتقد أن هناك تشجيعاً لهم، (أي أصحاب المضبطة)، من قبل يوسف فخرو ويوسف كانو، ولكني لا أعتقد أن أي منهما سيوقع عليها، وإن كانا سيؤيدانها لما سببت لهما الإصلاحات من ضرر وخاصة تلك المتعلقة بالجمارك.

٥) يقال إن الصياغة كانت على يد عبد الوهاب الزباني، وكان هذا الشخص أحد الزعماء المعارضين للشيخ حمد حين نفي قاسم الشيراوي، وقد غادر البحرين بعد ذلك الحادث من تلقاء نفسه. ويقال إن يوسف كانو ألقى الرعب في قلبه وبقي في بومباي سنتين، عاد بعدها مرة أخرى بعد عودة قاسم الشيراوي.

وقبل عدة سنوات كانت العلاقة بينه وبين الشيخ عيسى سيئة وذلك لمحاولته تأسيس مجلس تشريعي يتكون من السنة العرب لمقاومة الأجانب. ولكن مطالبه، مهما كانت، لا تبغي إصلاح حال بلاده ولكنها موجهة ضد الحكومة دائماً أي كانت تلك الحكومة كما أنه يكره الفرس والشيعة، ويقال إن التظلم كان سيرفع إليك، (أي إلى المقيم)، بواسطة ممثلين عنهم، ولكن يبدو أن الأمر تغير وذلك بسبب نية ابن سعود في زيارة البحرين. وقد بلغتني أبناء بأن الفئة الأخرى تعد مضبطة معاكسة للمضبطة المذكورة».

وفي ٢٦/١٠ وقع عدد من السنة عريضة تضمنت ما يلي:

«١ - أن يبقى الشيخ عيسى بن علي حاكماً للبلاد، ويتعد المعتمد

البريطاني ديلي عن أمور البلاد الداخلية، كما هو قائم بيننا وبين بريطانيا العظمى.

٢ - أن يكون النظام قائما على الشريعة والسنة المحمدية والمساواة على أن يشمل أيضا الأمور الخاصة بتجارة الغوص.

٣ - إقامة أو تأسيس برلمان منتخب يراعي مصالح الناس، ويناقش الأمور الخاصة التي تشمل تشكيل المؤسسات واللجان.

٤ - تشكيل لجنة من أربعة أشخاص لديهم دراية تامة بأمور الغوص على أن تحال إليهم القضايا المتعلقة بتجارة اللؤلؤ.

٥ - أن يلتزم المعتمد البريطاني بالاتفاقيات الموقعة بين البحرين وبريطانيا العظمى ولا يتدخل في أمورنا الداخلية.

٦ - لقد اخترنا اثني عشر شخصا منا لتمثيلنا ومراعاة مطالبنا، وهم: الشيخ عبد الوهاب الزباني، الشيخ عبد اللطيف بن محمود، السيد عبدالله بن إبراهيم، حسين بن علي المناعي، شاهين بن صقر الجلاهمة محمد بن راشد بن هندي، أحمد قاسم الجودر، عيسى بن أحمد الدوسري، أحمد بن لاحق، جبر بن محمد المسلم، مهنا بن فضل النعيمي، محمد بن صباح البنعلي.

هؤلاء هم الممثلون عنا، وقد حلفنا ألا نتحدث في أي شيء دون الرجوع إليهم، كما أنهم لن يتخذوا أي قرار دون الرجوع إلينا فيه. وسوف نبقي متحدين يدا واحدة».

وأرسلت هذه الوثيقة مع رسالة مرفقة من الشيخ عيسى يتظلم فيها من قرار عزله. وفي الوقت نفسه قام سبعة من ممثلي الشيعة بمخاطبة المقيم السياسي للاستفسار عن التطورات المستقبلية ومصير طائفتهم وجاء في رسالتهم:

«١ - نود أن نستفسر من فخامتكم عن الأمور في البحرين، وهل

ستستمر في تحسنها أم أنها، لا قدر الله، ستتغير إذا ما نقل المعتمد من هذه البلاد؟ وهل إذا جاء معتمد آخر سيواصل النهج ذاته، أم يتوقف الإصلاح وتعود الأمور إلى ما كانت عليه في السابق، ويعود الناس إلى معاناتهم من الاضطهاد؟ نطلب منكم ومن حكومتكم المحافظة على الوضع الحالي لكي يستتب الأمن والسلام.

٢ - منذ أن أدخلت الإصلاحات في البلاد يقوم العرب من الطائفة السنية بكتابة العرائض يومياً، ونود أن نبين بأننا أهل البلاد البالغ عددها ستين ألفاً لدينا الاستعداد لتقديم العرائض أكثر منهم إذا ما تطلب الأمر ذلك.

٣ - إننا شيعة ومسلمون، ونوافق على تطبيق الشرع والأحكام الصادرة عن القاضي، ولكن حين يعترض أحد البحارة تحول قضيته إلى سאלفة الغوص، لدى اثنين من أسوأ الرجال الذين لا يفرقون بين الحق والباطل، وعادة ما يحكمون لمصلحة الظالم، (أي النواخذة)، ويسئون بذلك إلى حقوق الغواص، نطلب من الحكومة اتخاذ اللازم في ذلك.

٤ - جرح جمل في جزيرة سترة، واتهم أهلها بذلك، وقتل رجل بسبب تلك التهمة. نرجو لفت نظرکم إلى أهمية منع الحيوانات من الرعي في المزارع والبساتين.

٥ - بعد بدء الإصلاحات توقفنا عن دفع الضرائب ولكن المعتمد أخبرنا أنها ستجمع من جديد، نطالب فخامتكم بشرح هذا النظام وكيفية تطبيقه، وإذا كانت البلاد تخضع لنظام واحد فهذا يعني أن يتم تطبيقه على الجميع دون استثناء، حيث إن البعض لا يدفع الضرائب ويلزم بها البحارة فقط.

٦ - كل الدول تهبيء مكاناً مناسباً للسجن ويقدم الطعام والشراب للمساجين، فهل يوافق فخامتكم أن يكون السجن في خرابة أو بيوت مهدمة تابعة للأمر؟ نطالب بتخصيص سجون معقولة، وأن يزود

المساجين بالغذاء المناسب، وأن ينالوا الرعاية الطبية المطلوبة.

٧- موضوع عاشوراء والأيام العشرة من شهر محرم، لقد لاحظنا أن النواخذة يصرون على التحاق البحارة بسفن الغوص في تلك الفترة، ويخلقون بذلك الشقاق بين الطائفتين. وإذا ما اشتكى بحار منهم عن ذلك الأمر أحالوا قضيته إلى سالفة الغوص التي شرحنا مظلما سابقا.

٨- بخصوص ضرائب صيد السمك: نطلب من فخامتكم مراعاة الفقراء في تلك الأمور، وإعداد نظام ضرائبي يراعي حقوقهم.

٩- منذ ثلاث سنوات قام بعض العرب بالتدخل للحيلولة دون إنشاء مدرسة للشيعة، في حين أنهم أسسوا مدرسة للسنة، مُنع الشيعة من دخولها وحددت الرسوم بواسطة الحكومة. وعندما حاول الشيعة إنشاء مدرسة عارض العرب ذلك. فإذا كان القانون يحكم البلاد أليس من العدل أن يعطى الناس الحقوق ذاتها، وأن يكون العلم للجميع وبالمجان؟ نطلب من حكومتكم النظر في أمور التعليم ووضع القانون الذي يضمن تعليم أبنائنا.

إن البحارنة ينتظرون نتيجة مقابلتنا لكم في بو شهر وردكم السريع على مطالبنا، وإذا لم نحصل على رد فإن جميع الوجهاء سيأتون بأنفسهم لمقابلتكم؛ لأن الزمان تغير وأصبح التعليم منتشرًا في كل العالم، وهناك احتمال أن يلجأ ممثلونا إلى عاصمة الحكومة البريطانية في لندن لنشر مطالبهم في الصحف المهمة، وسيرسلون ستة أشخاص نيابة عنهم إلى الحكومة العليا في لندن.

وفي النهاية، وقبل أن يشوهوا ما قام به الشيخ حمد والمعتمد البريطاني نرجو أن تلاحظوا أنه قبل إنشاء المحكمة الرائعة لم تكن هناك محكمة تنظر في أمور الناس، والمحكمة الوحيدة كانت تلك التابعة للمعتمد، ومنها ينظر في أمور الأجانب المقيمين في البحرين

ولهذا أنشئت المحكمة الحالية، وجاء الشيخ حمد والمعتمد للنظر في أمور الأهالي مرتين في الأسبوع في دار الجمارك، وكان الشيخ ينظر في أمور رعاياه وقضاياهم، في حين تولى المعتمد أمور الأجانب. ولكن نظرا لافتقاد حكومة البحرين للقانون الجنائي تضطر الحكومة إلى الرجوع إلى المعتمد في أغلب الأمور، ويحكم الشيخ حمد بالقانون الجنائي الإنجليزي، ونحن نعتقد أن البحرين تحتاج إلى ثمانية أعوام من الممارسة قبل أن تستقل المحاكم فيها».

وقد وقع الرسالة كل من:

أحمد بن خميس، سيد أحمد بن سيد علوي، علي بن حسن عبدالرسول بن رجب، أحمد السماك، محمد الدرازي، علي بن رجب. بعد ذلك حاول عبد الوهاب الزباني مع بن لاحق مقابلة ديلي لتقديم التماس آخر، إلا أن ديلي قام بالقبض عليهما، وإيداعهما سفينة حربية استعدادا لنفيهما إلى الهند.

وقد حاول جمع من الأهالي الاعتراض على هذا التصرف فقدموا إلى مكتب ديلي وأبدوا اعتراضهم، إلا أن ديلي فاجأهم بإصراره على القرار الذي اتخذه، وقال مقولة شهيرة ما زالت تستخدم إلى يومنا هذا للدلالة على عودة الإنسان خائب الأمل، أو عودته بخفي حنين. فقد قال للمجتمعين: «إن من يريد أن يلحق بعبد الوهاب الزباني أي في السفينة فأمامه الباب الشمالي المؤدي للفرضة، فليلحق به، ومن أراد غير ذلك فأمامه الباب الشرقي ليخرج منه».

فخرجوا جميعا من الباب الشرقي بعد أن تركوا نعالهم عند الباب الشمالي!!

وقد نفي عبد الوهاب الزباني وبن لاحق إلى الهند، ومن هناك حاولا متابعة قضية الشيخ عيسى بن علي كوكيلين عنه، إلا أن المنية وافت الزباني في الهند وتوقفت المتابعة وانتهت (المعركة)!!!